

إستراتيجية التنمية السياحية دراسة مقارنة (الجزائر، مصر وتونس)

أ. عامر عيساني

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

جامعة باتنة

Aissani_anis@yahoo.fr

ملخص:

أصبح قطاع السياحة من أكبر الصناعات وأكثرها تنوعا في العالم، بحيث يحتل مكانة مهمة في التركيب الاقتصادي والاجتماعي في معظم الدول، وتعتبر بلدان الجزائر، مصر وتونس، من بين الدول التي أولت إهتماما كبيرا بصناعة السفر والسياحة، من خلال إعداد خطط وبرامج ومشروعات (أو ما يصطلح عليه بالتنمية السياحية)، بهدف إحداث زيادة مستمرة ومتوازنة في مواردها السياحية وتحسين إنتاجية القطاع السياحي فيها.

وتهدف هذه الدراسة من منظور صناعة السياحة، إلى تسليط الضوء على واقع وأفاق التنمية السياحية في كل من الجزائر، مصر وتونس، ثم استعراض الدور التنموي للقطاع مع الإشارة إلى بعض الآثار الاقتصادية للتنمية السياحية على: العمالة، الناتج المحلي وميزان المدفوعات.

Abstract

The tourism sector has become one of the greatest and most versatile industries in the world, as it occupies an important place in economic and social structure in most countries. Algeria, Egypt and Tunisia are considered among these countries that give great importance to tourism and travel industry, through undertaking several plans, and programmes as well as projects (tourism development), in order to create a permanent augmentation in tourism resources and to improve productivity in the sector.

From the point of view of tourism industry, this study aims at highlighting the realities and perspectives of tourism development in Algeria, Egypt and Tunisia, and review the developmental role of tourism sector with reference to some economic effects of tourism development such as the effects on workforce, national product and the balance of payment.

مقدمة:

يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات الرائدة التي تستحث النمو، وتنشط ديناميكية البناء الهيكلي اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا وأصبحت السياحة تمثل وزنا نسبيا مرجحا في معظم الاقتصاديات المتقدمة مستحوذة على إيرادات مرتفعة وإسهام متزايد في توليد الناتج الوطني، وتوفير فرص عمالة وجذب الاستثمارات، كما تساهم بشكل كبير في إصلاح الخلل في الموازين التجارية وتنمية العلاقات الاقتصادية الدولية.

والمتتبع للبيانات الخاصة بالسياحة العالمية بنوعها الداخلية والخارجية يلاحظ أن صناعة السياحة قد أصبحت واحدة من أكبر الصناعات في العالم إن لم تكن أكبرها على الإطلاق، فقد بلغ عدد السياح في مختلف أنحاء العالم حوالي 900 مليون سائح عام 2007 و تطور عام 2008 ليصبح 922 مليون، كما بلغ إنفاق السياح لعام 2008 نحو 944 مليار دولار، وتتوقع بعض الهيئات السياحية الإقليمية والعالمية وصول عدد السياح على صعيد العالم بأكمله نحو 1.6 مليار سائح في عام 2020 وإنفاق ما يقارب 2000 مليار دولار مما يجعل السياحة في مقدمة الصناعات العالمية وإذا كانت السياحة قد ساهمت بقوة في زيادة النمو الاقتصادي للدول المتقدمة فهل يمكن أن تخدم بذات القدر سياسة التنمية الاقتصادية في دول (الجزائر، مصر وتونس)؟ وهل الخيار السياحي يعد أكثر تيريرا من الخيارات المتاحة أمام برامج التنمية في ظل المتغيرات العالمية والتحديات المعاصرة ؟

الإشكالية: تتمحور معالم بحثنا حول السؤال الجوهرى التالى:

فى ظل المتغيرات العالمية والتحديات المعاصرة، ما هى الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة فى الجزائر وكيف يمكن الاستفادة من التجربتين المصرية والتونسية؟

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة فى إبراز الدور المستقبلى الذى يمكن أن يلعبه قطاع السياحة فى تنويع قاعدة الاقتصاد الوطنى، وزيادة القدرة الإنتاجية مما يعكس إيجابا على الموازين الخارجية والداخلية، ويسهم فى توفير الفرص الوظيفية للأعداد المتزايدة من القوى العاملة الوطنية من جهة، ومن جهة أخرى الأهمية التى بدأت توليها الجزائر للقطاع السياحى من خلال استراتيجية تطوير القطاع وسن جملة من القوانين التنظيمية لبناء سياحة مستدامة مع المخطط التوجيهى للتهيئة السياحية لأفاق 2030.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- معرفة وإدراك المحاور الاستراتيجية التى اختارتها كل من تونس ومصر لتطوير قطاعاتها السياحية.
- رصد الآثار الاقتصادية لقطاع السياحة ومحاولة تقييم التجارب، ثم تحديد دور القطاع فى الجزائر من ناحية، وتونس ومصر من ناحية ثانية من حيث المساهمة فى تحسين المؤشرات الاقتصادية.

المنهج المتبع فى الدراسة: لإنجاز الدراسة والإجابة عن السؤال المحورى فى الإشكالية اعتمدنا المنهج الوصفى التحليلى والمنهج المقارن بالاستعانة بمجموعة من المصادر المتنوعة، وتتمثل هذه المصادر فى: البحوث والدراسات والدوريات المتصلة باقتصاد

السياحة، الإحصائيات المنشورة من قبل الهيئات المحلية والدولية مثل، وزارة السياحة، الديوان الوطني للإحصاء، المنظمة العالمية للسياحة، والمجلس العالمي للسفر والسياحة، بالإضافة إلى خطط وبرامج التنمية السياحية لكل من جمهورية مصر وتونس الصادرتين عن الهيئة العامة للتنمية السياحية بمصر والديوان الوطني للسياحة التونسي على التوالي.

أولاً: إستراتيجية التنمية السياحية في (مصر، تونس والجزائر)

1- إستراتيجية التنمية السياحية في مصر:

تملك مصر الكثير من المقومات التاريخية والثقافية والطبيعية التي تجعلها تحظى بمكانة متميزة ومتقدمة على خريطة السياحة الدولية، سواء في مجال سياحة الآثار أو سياحة الشواطئ أو السياحات الترفيهية والعلاجية والدينية. ونظراً لتعدد وتنوع عناصر الجذب السياحي وانتشارها المكاني في كافة أنحاء البلاد بدرجات متفاوتة فإن الاستغلال الأمثل للإمكانات السياحية الحالية والمحتملة يقتضي وجود إستراتيجية قومية للتنمية السياحية، تتقرر في ضوءها أولويات التنمية المستقبلية للمواقع والمناطق السياحية المختلفة، استرشاد بمقومات وخصائص كل منها، ومركزها التنافسي في الأسواق الداخلية والخارجية، وانعكاسات ذلك على توقعات الطلب السياحي والمردود المالي والاقتصادي من الاستثمار في المواقع المختارة، وقد تم طرح عدة بدائل كمية لإستراتيجية التنمية السياحية المصرية، (2017-1996) جاءت على النحو المبين في الجدول التالي.¹

¹ وزارة السياحة المصرية، الهيئة العامة للتنمية السياحية في مصر 1998، ص. 12.

جدول رقم(1): الاستراتيجيات المقترحة للتنمية السياحية في مصر

البيان				بدائل الإستراتيجية حتى عام 2017			
التوقعات				شديد التفاؤل	الطموح	الحذر	المتزن
مليون سائح				32.7	21.9	9.4	16.5
متوسط معدل النمو السنوي (%)				11	8.75	4.25	7.25
متوسط مدة الإقامة للسائح (ليلة)				10	9.5	6.4	9
الليالي السياحية (مليون ليلة)				327	207	60	149
نسبة الإشغال الفندقى (%)				80%	70%	67%	70%
الطاقة الفندقية (ألف غرفة)				747	544	163	388
الطاقات الإضافية المستهدفة (ألف غرفة)				674	471	90	315

المصدر: منشورات الهيئة العامة للتنمية السياحية في مصر 1998.

بعد عرض مجلس إدارة هيئة التنمية السياحية بجلسته المنعقدة بتاريخ 1998/06/20 لاستراتيجيات التنمية السياحية المعروضة قرر الأخذ بالبديل المتزن للإستراتيجية خلال ما تبقى من أعوام الخطة الخماسية 2000/1997 مع زيادة معدل النمو من 4% إلى 6%، واعتبارا من عام 2002 يتم العمل بالإستراتيجية الطموحة للتنمية ووفقا لما تضمنته من حيث معدلات النمو وأعداد السائحين والليالي السياحية والطاقات المضافة والعمل قدر المستطاع على تحقيق هذا البديل. هذا ويعرض الجدول التالي تطور الحركة السياحية والطاقات الإيوائية المستهدفة في ظل توجيهات مجلس إدارة هيئة التنمية السياحية المصرية.

جدول رقم (2): تطور الحركة والليالي السياحية والإيواء بمصر (1997-2017)

السنوات فترة الخطة	تطور عدد السائحين		الليالي السياحية		الطاقة الإيوائية	
	عدد السائحين بالآلاف	معدل النمو %	عدد الليالي بالآلاف	ليلة/زائر	عدد الغرف بالآلاف	معدل الإشغال
97/96	4087	-	25990	6.4	73	65 %
2002/2001	5264	6 %	35555	6.5	98	66 %
2007/2002	7735	8 %	60285	7.5	160	67 %
2012/2011	12458	10 %	110032	8.5	294	68 %
2017/2013	21956	12 %	216733	9.5	598	70 %

المصدر: منشورات الهيئة العامة للتنمية السياحية المصرية 1998.

1-1- عناصر الإستراتيجية: يمكن إيجاز العناصر الرئيسية للإستراتيجية فيما يلي:¹

- الحد من النمو السريع للطاقات الإيوائية بمواقع التنمية السياحية الحالية التي تستأثر بغالبية الحركة السياحية في مصر (القاهرة الكبرى والإسكندرية)، مع الارتقاء بمستوى جودة المنتج السياحي.

- تكثيف التنمية بالمناطق النشطة ذات الخصوصية الفريدة والشهرة العالمية (الأقصر، أسوان، الغردقة وساحل البحر الأحمر، شرم الشيخ) وذلك في إطار تنمية شاملة وكاملة.

- تنمية بعض المناطق كمراكز سياحيةً واعدةً تتوفر فيها جميع عوامل الجذب المتميزة (مثل العين السخنة وسانت كاترين ورأس سدر).

- تنمية عدد من المناطق السياحية الفرعية على نطاق محدود نسبياً يتناسب وحجم الطلب السياحي المتوقع، وتتراوح الطاقات الإيوائية المستهدفة لهذه المراكز ما بين ألف وألفي غرفة حسب الأهمية النسبية للطلب السياحي والإمكانات الإنمائية لكل منها.

- دعم سياحة الحركة في مجال سياحة اليخوت والسفاري وتسلق الجبال والمسابقات الرياضية (السيارات وغيرها ...)، وذلك في إطار سياسة تنويع المنتج السياحي.

- الاستثمارات السياحية المستهدفة: وتقدر بنحو 120 مليار جنيه، منها 96 مليار جنيه لتوفير طاقات إيوائية جديدة بخدمات المرافق والبنية الأساسية، و 24 مليار جنيه

1- الهيئة العامة للتنمية السياحية بمصر، مرجع سابق، ص. 19.

لتطوير الخدمات السياحية والارتقاء بجودة المنتج السياحي وتوفير أنماط سياحية جديدة.

2-1- العمالة السياحية المستهدفة: بالاسترشاد بمعاملات العامل/غرفة، تقدر فرص العمل الجديدة المباشرة المستهدفة في القطاع السياحي - سواء خدمة فندقية أو خدمات سياحية - بنحو 1.8 مليون فرصة عمل خلال الفترة الممتدة حتى عام 2017.

2- إستراتيجية التنمية السياحية في تونس (2016-2001): تعد تونس من أوائل الدول الإفريقية في مجال التنمية السياحية، إذ راهنت منذ البداية على السياحة الدولية، و باشرت أعمال التنمية في منتصف الستينات بوضع مشروع طموح، وحقت نجاحا كبيرا تؤكد الزيادة الملحوظة في حجم الحركة السياحية الوافدة إليها من 1.6 مليون سائح عام 1980 إلى 5.057 مليون عام 2000، كما ارتفع الدخل السياحي من 201 مليون دولار عام 1980 إلى 1.682 مليار دولار عام 2000 ، وبغية الحفاظ على المكتسبات المحققة وتطويرها في قطاع السياحة، عمدت الحكومة التونسية إلى إدراج إستراتيجية للتنمية السياحية تمتد على مدى 15 سنة وبدأ تنفيذها بداية من 2001 وتنتهي سنة 2016، تتضمن جملة من الأنشطة السياحية الكفيلة بتذليل المعوقات وتسمح بتحقيق أهداف الخطة.

2-1- أهداف الخطة: لقد حددت ثلاثة أهداف رئيسية (التنافسية، المردودية، الاستدامة)، وأخذت بعين الاعتبار تحليل SWOT، وكل هدف مبني مباشرة على ثلاث أو أربع استراتيجيات، وكل إستراتيجية تعتمد على سلسلة من الأنشطة تهدف إلى التغلب على نقاط ضعف القطاع.

2-1-1 - استراتيجيات تحقيق التنافسية:

لقد استدعى العمل من أجل تحقيق هدف التنافسية للوجهة السياحية لتونس إدراج ثلاث استراتيجيات أساسية وهي:¹

- أ- إستراتيجية إنشاء قطب جذاب وإطلاق مواضيع أقوى عن السياحة التونسية.
- ب- إستراتيجية تنويع المنتوجات السياحية المعروضة.
- ج- إستراتيجية إدخال نظرة تسويقية جديدة.

2-1-2- استراتيجيات تحقيق المردودية: تم اعتماد ثلاث استراتيجيات لتحقيق هدف المردودية وقد جاءت على النحو التالي:²

- أ- إستراتيجية تحويل المحطات الشاطئية التونسية إلى وجهات ذات تنافسية.
 - ب- إستراتيجية تحسين جذري للتكفل بالزوار، ومن ذلك وضع لوحات الإشارة في الأماكن السياحية.
 - ج- إستراتيجية الإسراع في تنمية الموارد البشرية من أجل تشجيع الإنتاجية.
- 2-1-3- استراتيجيات تحقيق الاستدامة (الديمومة): تم اعتماد أربع استراتيجيات لتحقيق هدف الاستدامة، وهي:

- أ- إستراتيجية تسيير جدي للمحيط.
- ب- إستراتيجية تعزيز قدرات الهيئات والمتعاملين في القطاع.
- ج- إستراتيجية تحسين الهياكل القاعدية.
- د- إستراتيجية إدخال برامج ومنتوجات تكميلية متجددة.

¹- Objectifs et stratégies de développement du tourisme. Chapitre 4 rapport final étude équipe JICA. p.79.

²- Objectifs et stratégies de développement du tourisme. Chapitre 4 rapport final étude équipe , JICA. p.82.

2-2- الأهداف الكمية للخطة السياحية التونسية:

2-2-1- تقديرات التدفقات البشرية (السياح الأجانب): لقد ارتكزت عملية تقدير التدفقات البشرية المستهدفة خلال مرحلة الخطة (2016-2001) على تنبؤات المنظمة العالمية للسياحة للتدفقات الصادرة والأسواق المستقطبة لآفاق 2020 بالإضافة إلى اعتبارات أخرى تؤثر على الطلب المستقبلي، منها:

- تحسين البنى التحتية المحلية، الإنشاءات والخدمات، كثافة التسويق ترقية المنتج ..الخ
- الأوضاع الاقتصادية بالدول الرئيسية المصدرة للسواح نحو تونس.
- الاستقرار السياسي بالمنطقة.

وقد تم اعتماد جملة من الفرضيات في التنبؤ بالطلب السياحي على المنتج السياحي التونسي منها:¹

- ارتفاع وتيرة الدخول السياحي كنتيجة لمجهودات التسويق السياحي الذي تقوم به تونس اتجاه السوق الأوروبي، وعليه فإن معدل النمو المتوقع سيكون مستقرا على المدى الطويل ومحصورا بين 3%-3.5% سنويا وهو ما يتقارب مع معدل تقديرات المنظمة العالمية للسياحة لنمو السياحة الأوربية خارج حدود أوروبا.

¹-Evaluation du tourisme tunisien rapport étude équipe JICA , p. 8.

* - معدل نمو تدفقات السياح من دول المغرب العربي (ليبيا، الجزائر) إلى تونس الحالي يقدر ب 1.5% زمن إعداد الخطة.

- ارتفاع عدد السياح القادمين من أوروبا الشرقية بوتيرة متسارعة بما يتوافق مع النمو الاقتصادي الحاصل في هذه البلدان.
- معدل نمو التدفق السياحي* من بلدان المغرب العربي سيبقى محافظا على نفس الوتيرة قبل 2001 رغم التغير في المناخ السياسي مثل رفع الحظر الجوي على ليبيا مما يؤثر بالسلب على التدفقات البشرية من ليبيا نحو تونس وذلك باختيار وجهات سياحية أخرى من قبل السواح الليبيين، لكن مع المجهودات التسويقية من قبل السلطات التونسية سوف يكون هذا التأثير محدود على المدى الطويل.
- على الرغم من أن عدد السياح القادمين من أمريكا، اليابان، أستراليا قليل العدد فإنه يتوقع أن يكون معدل نمو التدفقات من هذه البلدان نحو تونس في تزايد مستمر بسبب الجهود المبذولة في مجال ترقية المنتج السياحي التونسي بهذه المناطق.
- بناء على ما سبق فقد اعتمدت سياسة التنمية السياحية في تونس في تقدير التدفقات المستهدفة على إثنين من السيناريوهات:

A scénario: يفترض هذا السيناريو وجود مخطط وطني للتنمية السياحية، تظهر ملامحه من خلال اعتماده على معدل نمو مرتفع على أساس أن المحددات الخارجية سوف لن تشهد تغيرا على المدى القصير، وأن المنشآت السياحية والخدمات المقدمة وهياكل الاستقبال القاعدية الأخرى سيتم تحسينها بصورة قوية حتى تستطيع تلبية احتياجات السواح، هذا ما يؤدي في نفس الوقت إلى بذل جهد من أجل تنمية السوق السياحي.

B scénario: حيث يفترض هذا السيناريو عدم وجود مخطط وطني للتنمية السياحية، مع تبني معدل نمو منخفض على أساس أن المحددات الخارجية لن تتغير بشكل جذري على المدى الطويل، كما أن المنشآت السياحية الوطنية،

الخدمات المقدمة والهياكل السياحية المختلفة للدعم والإسناد ستبقى في مستوى يلبي الحد الأدنى لاحتياجات السياح، وأن الجهود التنموية لقطاع السياحة ستبقى في نفس المستوى الحالي طيلة مدة الإستراتيجية، وفيما يلي جدول يبين التقديرات المرصودة ضمن السيناريوهين A و B.

الجدول رقم 3: تقديرات السياح القادمين إلى تونس للفترة 2001-2016

الوحدة: آلاف الدخول

TCMA	2016	معدل النمو -06 011	2011	معدل النمو -001 006	2006	معدل النمو -99 001	2001	99 تدفق حقيقي	الفترة الزمنية المنطقة
%4.3	7850	%4.6	6362	%5.2	5070	%6.5	3926	3461	A إجمالي أوروبا
%3	6581	%3.4	5668	%4.1	4802	%6.5	3926	3461	B
%3.5	1967	%3	1656	%2.5	1429		1263	1263	A المغرب العربي
%1.5	1579	%1.5	1465	%1.5	1360		1263	1263	B
%8	100	%8	68	%8	46	%8	32	27	A أمريكا الشمالية
%6	76	%6	57	%6	42	%8	32	27	B
%7	213	%7	152	%5.5	108	%1	83	81	A مناطق
%5	164	%5	128	%4	101	%1	83	81	B أخرى من العالم
%4.2	10130	%4.4	8238	%4.6	6653	%4.8	5303	4832	A المجموع
%2.8	8400	%3	7318	%3.5	6305	%4.8	5304	4832	B

Source: ONTT étude équipe JICA., prévision de la demande pour 2016, p.91.

TCMA taux de croissance moyen annuel

2-2-2- تقديرات الليالي السياحية: لقد تم إعداد التقديرات الخاصة بالليالي السياحية بناء على تقديرات دخول السواح المنجزة سابقا، بالإضافة إلى فرضية متوسط الإقامة.

2-2-3- تقديرات متوسط الإقامة: من حيث تقديرات متوسط الإقامة فقد تم تقسيم السوق السياحي إلى أربعة مناطق وهي دول غرب أوروبا، دول شرق أوروبا، المغرب العربي، مناطق أخرى والجدول الموالي يبين متوسط مدة الإقامة حسب المناطق المشار إليها أعلاه.

جدول رقم 4: تقديرات متوسط مدة الإقامة لكل سائح حسب المناطق للفترة 2001-2016

الوحدة: ليلة سياحية

المناطق	2001	2006	2011	2016
غرب أوروبا	9.2	8.9	9.2	8.8
شرق أوروبا	8.8	8.8	9.2	8.8
المغرب العربي	0.8	1.2	1.5	1.5
المناطق الأخرى	6.7	6.7	6.7	6.7

Source: ONTT étude équipe JICA, P. 92.

من خلال الجدول نلاحظ أن دول غرب أوروبا تتصدر بقية المناطق من حيث طول مدة الإقامة الخاصة بسائحيها المتوجهين إلى تونس و يميل السياح القادمين من هذه المنطقة إلى قضاء عطل قصيرة المدة إلا أنها متكررة خلال السنة. بالنسبة لسواح دول شرق أوروبا فإن متوسط مدة الإقامة كان في حدود 8.8 ليلة سياحية وهو متوسط ثابت مما يعني أن اتجاه النمو في وضعية التشبع. أما دول المغرب العربي فإن متوسط الإقامة في تزايد مستمر مدفوعا بالنمو الاقتصادي الذي تشهده هذه الدول، والذي يسمح لسواح المنطقة بقضاء عطلهم بتونس. بالنسبة للمناطق الأخرى فإن تقدير متوسط مدة الإقامة يبقى ثابتا خلال فترة الخطة وفي حدود 6.7 ليلة سياحية، ويفسر ذلك بكون أكثر سواح باقي المناطق المتوجهين إلى تونس يفضلون السياحة الثقافية، وهذا النوع من السياحة لا يتطلب مدة إقامة طويلة مقارنة بالسياحة الشاطئية.

انطلاقاً من الجدول السابق الخاص بتقديرات متوسط مدة الإقامة والجدول المتعلق بتقديرات السياح القادمين إلى تونس للفترة (2001-2016) وفق A (scénario، B) فإن تقديرات الليالي السياحية تأتي مفصلة في الجدول التالي:

الجدول رقم 5: تقديرات الليالي السياحية للفترة 2001-2016 وفق A scénario معدل النمو المرتفع، و B scénario معدل النمو المنخفض.

الوحدة : الف ليلة سياحية

البيان/ السنوات	1999الحالي	2001	2006	2011	2016	TCMA 2016-2011
الإجمالي A scénario	33151	37782	47997	60003	74130	4.6%
الإجمالي B scénario	33151	37782	45448	53380	61888	3.3%

Source: ONTT. Étude équipe JICA, P. 93.

من الجدول نلاحظ أن تقديرات الليالي السياحية جاءت مقارنة لـ 48 مليون ليلة سياحية مقدرة مع نهاية 2006، و 60 مليون ليلة سياحية مع نهاية 2011، و 74 مليون ليلة سياحية مع نهاية فترة الخطة 2016 و كان معدل النمو المتوسط السنوي لليالي السياحية خلال الفترة مقدر ب 4.6% سنويا، وهذا تماشيا مع مستوى نمو التدفقات السياحية المرصودة ضمن A scénario. أما تماشيا مع تقديرات دخول السياح وفق B scénario فإن عدد الليالي السياحية المقدرة كان حوالي 45.4 مليون ليلة سياحية مع نهاية 2006، و 53.4 مليون ليلة سياحية مع نهاية سنة 2011، و 61.9 مليون ليلة سياحية في نهاية الخطة 2016 أي بمعدل نمو متوسط سنوي مقداره 3.3%.

2-2-4- تقدير الاحتياجات في عدد الأسرة (طاقات الإيواء):

تم تقدير طاقات الإيواء المطلوب انجازها تماشيا مع أهداف السياسة السياحية وبناء على توقعات تدفقات السياح الأجانب من جهة، ومن جهة أخرى بناء على متوسط الإقامة المرصودتين خلال فترة الخطة، وقد تمت على أساس السيناريو A

كما شملت التقديرات ثمانية مناطق سياحية، والجدول الموالي يبين تقدير الاحتياجات في عدد الأسرة المطلوب توفيرها تماشياً و مرحلة الخطة.

الجدول رقم 6: تقدير الاحتياجات للأسرة حسب المناطق للفترة 2001-2016.

الوحدة : ألف سرير

المنطقة	السنوات	الفعلي 1999	2006	2011	2016
منطقة تونس العاصمة	18.1	21.8	24.9	29	
الحمامات, نابل	45.6	53.4	62	72.9	
سوسة	40.4	56.7	68.4	80.6	
جربة	41.1	60.8	75.1	88.6	
توزر	10.2	11.7	14.1	19.2	
بنزرت	2.7	2.2	2.5	2.9	
تبرقة	3.9	4.8	5.8	6.7	
المونستير	29.9	42.2	50.7	59.8	
الإجمالي	192	253.6	303.5	359.6	

Source: ONTT étude équipe JICA, prévision de la demande pour 2016, p. 104.

2-2-5- تقدير حجم العمالة بقطاع السياحة:

في إطار مخطط تنمية الموارد البشرية المرافق لمخطط التنمية السياحة على امتداد فترة الخطة (2016-1999) وبغية توفير الكادر البشري الذي يسهر على تنفيذ الخطة من جهة، وتدعيم القطاع بكافة الاحتياجات البشرية، سواء المرتبطة بالقطاع (العمالة المباشرة) أو القطاعات الداعمة أي المرتبطة بالقطاع بطريقة غير مباشرة، تم ضبط الاحتياجات من الموارد البشرية في حدود 5000 عون جديد سنويا والجدول التالي يبين حجم العمالة المخططة خلال فترة الإستراتيجية.

الجدول رقم 7: حجم العمالة المرافقة لتنفيذ الخطة 1999-2016

البيان/ السنوات	1999	2006	2011	2016
عمالة مباشرة	90216	119511	145719	173146
عمالة غير مباشرة	233737	298109	354138	421019
مجموع العمالة	323953	417619	499857	594164

Source: Objectifs et stratégies de développement du tourisme tunisien 2001-2016.

3 - إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر: وتستهدف السياسة السياحية الجديدة في الجزائر جملة من الأهداف:¹

- أ- تحسين التوازنات الكلية: التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي والاستثمار.
 - ب- توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى القطاعات الأخرى (الصناعة التقليدية، النقل، الخدمات، الصناعة، الشغل)
 - ت- المساعدة على مجمعة المبادلات والانفتاح سواء على الصعيد الوطني أو الصعيد الدولي.
 - ث- التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية: ويتعلق الأمر بإدماج مفهوم الديمومة ضمن حلقة التنمية السياحية (الأبعاد الثلاثة: الاجتماعي، الاقتصادي وبالبيئة)
 - ج- ترميم التراث التاريخي، الثقافي والشعائري: فكون هذه العناصر تمثل عوامل جذب هامة، فإن استراتيجيات السياحة (المستدامة) يجب أن تحترم التنوع الثقافي وأن تحمي التراث وتساهم في التنمية المحلية.
 - ح- التحسين الدائم لصورة الجزائر: حيث يسعى برنامج بناء صورة الجزائر إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون تجاه السوق الجزائرية، ضمن آفاق تجعل منها سوقا هامة وليست ثانوية.
- ولتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة، باعتبارها موردا بديلا للمحروقات، فقد تم صياغة خطة حول تطوير قطاع السياحة في أفق 2010 في شكل وثيقة تحت عنوان " مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر

¹ وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، المخطط الاستراتيجي: الحريات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، جانفي 2008، ص.17.

أفاق 2010¹ لكن بعد مضي سنتين من تنفيذه بدي ضروريا إدخال بعض التعديلات من أجل تثبيت المكتسبات وضبط الأفاق، وذلك بالنظر للتطورات الجديدة الحاصلة على المستويين الداخلي والخارجي، وأيضا من أجل التوافق مع خطة الحكومة أصبح لزاما اللجوء إلى تحسين بعض المعطيات القطاعية وضبط مؤشرات تطور القطاع السياحي.

هذا وأخذا بعين الاعتبار للأهداف الاقتصادية والاجتماعية الموكلة لقطاع السياحة، فإن التطور يتضمن توضيحا لأهم عناصر الديناميكية المرتقب حصولها في القطاع من خلال تحديد ما يلي:

- الاختيارات المستقبلية المفضلة من أجل تثمين عقلائي للإمكانات التي تزخر بها البلاد وتجعل من الجزائر مقصدا سياحيا.

- الأهداف النوعية والكمية المنتظرة في آفاق 2013.

- التدابير والأدوات الضرورية لتنفيذ العمليات المبرمجة بهدف الشروع في إنشاء صناعة سياحية حقيقية .

- تقييم الموارد اللازمة لتنفيذها. من أجل دقة أكبر، فإن هذا التصور يستمد محتواه من المبادئ والاختيارات الأساسية المكرسة في النصوص التشريعية الصادرة خلال شهر فيفري 2003 أي القانون رقم (01/03) والمتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، مناطق التوسع السياحي، واستعمال الشواطئ لأغراض السياحة.

¹ - Ministère Du Tourisme et de L'Artisanat, Plan D'action Pour Le Developpement Durable Du Tourisme En Algerie, Horizon 2010, p.10.

3-1- الأهداف الكمية المنتظرة في آفاق 2013: وقد حدد هذا التصور الأهداف الكمية على النحو التالي:¹

جدول رقم (8): تطور طاقات الإيواء، السياحة الدولية الوافدة، المداخل السياحية في آفاق 2013.

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد الأسرة	94000	105000	116000	127000	137000	147000	157000	167000	177000	187000
عدد الوافدين (سائح)	1.195553	1315108	1446619	1591281	1758365	1951785	2176240	2437389	2742063	3098531
مداخل سنوية (مليون دولار)	200	252	316	397	485	592	722	882	1076	1313

المصدر: وزارة السياحة، تصور تطوير قطاع السياحة للفترة 2004-2013

قدرات الاستقبال السياحي: ويتم ذلك من خلال إعادة بعث الاستثمار السياحي على مرحلتين أساسيتين هما:

المرحلة الأولى: تمتد من 2004-2007، في هذه المرحلة يتوقع إنجاز طاقة إيواء إضافية بـ 55000 سرير وهي محصلة المشاريع التي هي في طور الإنجاز أو تلك المتوقعة رغم غياب عقار سياحي مهياً وانعدام طرق التمويل متماشية مع الاستثمار واستمرار عدة عوامل معيقة فإنه تم تسجيل في المرحلة السابقة للمرحلة 2004-2007 دخول 8300 سرير حيز الاستغلال بعد انجاز 115 فندقاً. وقد سجل على مستوى

¹ - opcit, p.33.

مختلف الولايات 387 مشروعا في طور الإنجاز بحيث بلغت النسبة المتوسطة للإنجاز 75% وطاقة تقديرية للإيواء في حدود 38000 سرير، كما سجل توقف 254 مشروعا وهي في مستوى إنجاز يصل إلى 50% تقدر طاقتها الإضافية بأكثر من 17000 سرير في جانب آخر، تجدر الإشارة إلى أن طلبات الاستثمار المعطلة بسبب عدم الحصول على قطع أرضية إلى غاية نهاية 2002 لازالت تمثل مخزونا للمشاريع الفعلية حيث بلغ عددها 671 مشروعا وطاقة نظرية حجمها 50000 سرير. وتسمح إزالة مختلف العقبات باستكمال المشاريع في طور الإنجاز وتلك المتوقفة في الفترة مابين 2004-2007 ستتحصل على طاقة إضافية تقدر بـ 55000 سرير أي الدخول في حيز الاستغلال لطاقة سنوية متوسطة تقدر بـ 13750 سرير.

المرحلة الثانية: تمتد من 2008-2013، في هذه المرحلة ولأسباب اقتصادية وتجارية فإن طاقات الإيواء ستعرف تطورا أقل أهمية من المرحلة 2004-2007 وبالتالي نموا سنويا متوسط يقدر بـ 7%. واعتبارا لذلك فإن الطاقة الإضافية المحتملة في نهاية المرحلة ستكون أكثر بقليل من 60000 سرير أي بمتوسط سنوي يقدر بـ 10000 سرير. من هذه التحاليل يتبين انه إضافة إلى 72000 سرير التي تم إحصاؤها في نهاية 2002 فإن الطاقات التي تم توقعها للمرحلتين 2004-2007 و 2008-2013 ستكون على التوالي 55000 و 60000 سرير أي لمجموع كلي يقدر بـ 187000 سرير في آفاق 2013. أما المداخل السياحية: تم إعدادها بتطبيق الإنفاق المتوسط لكل سائح والمقدر بـ 520 دولارا معدلة سنويا بزيادة 3% مما يرفع حجم الإيرادات المقدر بـ 133 مليون دولار أمريكي في سنة 2002 إلى 1.3 مليار نهاية سنة 2013.

وتماشيا مع ضرورة إنجاز مخطط توجيهي يضمن تحقيق الأهداف ويؤطر عملية التنمية السياحية في الجزائر، قامت وزارة تهيئة الإقليم البيئية والسياحة ببعث المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية مع بداية جانفي 2008 والذي يشكل الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، مخطط تقف الدولة إلى جانبه، يعلن نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق على المدى القصير (2009) المدى المتوسط (2015) وال المدى الطويل (2025) في إطار التنمية المستدامة، والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025) جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT الذي يبرز الكيفية التي تعتمزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي، العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، والدعم التكنولوجي في إطار التنمية المستدامة على مستوى البلاد بالنسبة للعشرين سنة المقبلة .

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية يمثل الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي الإقليمي لآفاق 2025، وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تتمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر .

يعد م.ت.س (SDAT)¹ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، التتويج الناضج لمسار طويل من الأبحاث والتحقيقات والدراسات والخبرات والتشاور الواسع مع الفاعلين الوطنيين والمحليين العموميين والخواص، ولتحقيق أهداف المخطط الاستراتيجي كان لابد من برنامج وأعمال سياحية ذات أولوية تمثل الأساس الجوهري للاستراتيجية الجديدة للتهيئة السياحية لآفاق 2025.

¹ – SDAT/ Schéma Directeur d'Aménagement touristique

3-2- الأهداف المادية والنقدية 2025:

يحدد هذا المخطط الأهداف المادية ويرتكز على الأهداف النقدية للمرحلة الأولى 2008-2015، والمتمحورة حول الأعمال تلبية الطلب الدولي والطلب الوطني الذي سيزيد عن 11 مليون سائح في آفاق 2025.

3-2-1- الأهداف المادية 2008-2015: عدد الأسرة المطلوب توفرها¹

- على سبيل المثال ومن أجل استقبال 6.5 مليون سائح في ظروف جيدة، تمتلك تونس اليوم 220.000 سرير تجاري، ولأن هدف الجزائر في آفاق 2015 هو استقبال 2.5 مليون سائح، وباحترام نفس النسب لدى تونس فإن الجزائر تحتاج إلى 75.000 سرير من النوعية الجيدة لإنجاح مخططها السياحي.

- هدف الأقطاب ذات الأولوية تحقيق ما يقارب نصف قدرة الاستقبال المتوقع، أي 40.000 سرير بمقاس دولي منها 30.000 من الطراز الرفيع في المدى القصير جدا و10.000 سرير إضافي في المدى المتوسط ما يمكنه أن يخلق 400.000 منصب شغل (بشكل مباشر، وغير مباشر).

3-2-2- الأهداف النقدية للمرحلة 2008-2015:

لوضع الجزائر على طريق السياحة يقدر الاستثمار العمومي والخاص الضروريين بين 2008-2015 بـ 2.5 مليار دولار أمريكي، ويمكن تقدير الاستثمار الإجمالي، العمومي والخاص، المادي وغير المادي (الهيكل الطبيعية، الاتصال)

¹ -Ministère de l'aménagement du Territoire de l'environnement et du Tourisme, Le plan stratégique , les cinq dynamiques et les programmes d'actions touristiques prioritaires, p.18.

بـ 60.000 دولار لكل سرير يوضع بكل الترتيبات، 55.000 دولار في استثمارات مادية و 5000 دولار في استثمارات غير مادية .

ومن اجل توفير 40.000 سرير التي يعتمزم وضعها في الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، يتوقع أن يزيد المبلغ المخصص لهذا الاستثمار عن 2.5 مليار على مدى 7 سنوات إلى غاية (2015) أي 350 مليون دولار سنويا .

بالنسبة للأقطاب السياحية السبعة للامتياز، يمكننا تصور جهدا إضافيا بمبلغ 1 مليار دولار أمريكي لإزالة العجز البنوي الحالي .

أما حصة الاستثمارات العمومية في الأقطاب السبعة، وإذا احتفظنا بالنسبة الاعتبارية المقدرة بـ 15% بالنسبة لحصة الاستثمار العمومي (بما فيه المادي وغير المادي)، يتوجب على السلطات العمومية (بكل وزاراتها) التكفل بـ 375 مليون دولار على مدى 7 سنوات الخاصة بالأقطاب السياحية السبعة للامتياز، أي ما يعادل 54 مليون دولار سنويا ، وفيما يلي جدول لبيان الخطة بالأرقام:

الجدول رقم(9):خطة الأعمال للتهيئة السياحية بالأرقام والأهداف إلى 2015

السنة	2007	2015	المضروب فيه
عدد السياح	1.7 مليون	2.5 مليون	1.47×
عدد الأسرة	84.869	75000	1.8×159868
المساهمة في الناتج المحلي الخام	1.7%	3%	1.3×
إيرادات (مليون دولار)	250	1500 إلى 2000	7× إلى 9
مناصب الشغل	200.000	400.000 (م و غ م)	2×
تكوين مقاعد بيداغوجية	.51200	.91600	.142800

المصدر: وزارة السياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية برنامج الأعمال ذات الأولوية، جانفي 2008، ص.18.

ثانيا: المؤشرات والآثار الاقتصادية لقطاع السياحة في (مصر، الجزائر، تونس):

1- المؤشرات السياحية في دول المقارنة (الجزائر، مصر وتونس):

تسعى البلدان الثلاثة لما تتمتع به من مقومات سياحية طبيعية إلى تطوير قطاعها السياحي وتدعيم مكانتها في السوق السياحية العالمية، لما للقطاع السياحي من أهمية ودور في زيادة موارد البلاد من النقد الأجنبي وتنويع مصادر الدخل وزيادة مستويات التوظيف والتشغيل، وقد سمح هذا الاهتمام بتحقيق جملة من المؤشرات الإيجابية من خلال تدعيم المقومات السياحية بإمكانات مادية تمثلت في توفير البنى التحتية حتى تستجيب للطلب السياحي المحلي والأجنبي، وفي الجدول التالي تناول وبالمقارنة أهم النتائج المحققة في البلدان الثلاثة من حيث التدفقات البشرية والمالية، بالإضافة إلى طاقات الإيواء المنجزة والليالي السياحية المحققة:

الجدول رقم (10): ملخص للمؤشرات السياحية للفترة 2001-2011

البيانات	01	02	03	04	05	06	07	08	09	2010	2011
الجزائر	0.1	0.11	0.11	0.18	0.18	0.22	0.22	0.3	0.33	//	//
مصر	3.8	3.8	4.6	6.12	6.85	7.6	9.3	11	10.7	12.5	8.8
تونس	1.7	1.5	1.6	1.9	2	2.3	2.6	2.9	2.77	2.65	2.32
الجزائر	0.9	1	1.2	1.23	1.44	1.64	1.7	1.77	2	2.07	2.4
مصر	4.6	5.2	6	8.1	8.6	9.1	11.1	12.8	12.5	14.7	9.8
تونس	5.4	5.1	5.2	6	6.4	6.6	6.8	7.05	6.9	6.9	4.7
الجزائر	4.02	4.13	4.3	4.5	4.7	4.9	5.12	5.35	5.65	5.94	//
مصر	30	33	53	82	85	89.3	111	129	126	147	114
تونس	35.3	28.5	28.1	33.5	36.3	36.9	37.4	38	34.6	35.6	//
الجزائر	72.5	73.5	77.5	82	83.9	84.9	85	85.9	88.7	92	-
مصر	241.5	264	273	296	241.5	355	355	210*	429	225.6*	-
تونس	205.5	214	222	226	229.9	231.8	235.7	239	240	241.5	-

المصدر: من إعداد الباحث بناء على إحصائيات مختلفة، * عدد الغرف السياحية

من الجدول أعلاه نسجل الملاحظات التالية:

- تحصلت الجزائر على 330 مليون دولار مقابل 1.9 مليون سائح، وهو ما يعادل 166 دولار كمتوسط إنفاق لكل سائح زار الجزائر خلال سنة 2009، و قد تراوح المعدل بين 96 دولار و 166 دولار خلال الفترة (2009-2001)، أما إذا استثنينا الجزائريين المقيمين بالخارج فإن متوسط الإنفاق يقارب 539 دولار لكل سائح، في حين تحقق تونس متوسط إنفاق لكل سائح يفوق 400 دولار خلال سنة 2009، وقد شهد تطورا معتبرا من 300 دولار سنة 2001 إلى 430 دولار سنة 2008، ثم انخفض ليصل 390 دولار خلال سنة 2010، أما مصر فقد حققت مقابل 14.7 مليون سائح مداخيل سياحية تقدر ب 12.5 مليار دولار، أي ما يعادل 850 دولار كمعدل متوسط الإنفاق لكل سائح وهذا خلال سنة 2010، وقد تراوح المعدل بين 760 دولار و 880 دولار خلال الفترة (2001-2010).

- أما بخصوص الليالي السياحية فنلاحظ أنها تطورت بنسب متفاوتة من بلد إلى آخر، بحيث عرفت الجزائر نمو بمعدل متوسط قدره 5.3% سنة 2010 مقارنة بسنة 2001، في حين عرفت تونس مستوى تطور بمعدل متوسط قارب 8%، أما في مصر فمعدل النمو السنوي يقدر ب 39% خلال الفترة (2001-2010).

- فيما يتعلق بالتدفقات البشرية فإن مستوى تطورها كان على النحو التالي: الجزائر تضاعف السياح من 2001 إلى 2010، أما في تونس فتدفقات السياح نمت بما يقارب النصف، بينما يفوق ثلاث أضعاف في مصر.

- أما بخصوص التناسب بين عدد الأسرة وإجمالي الليالي السياحية فنسجل في الجزائر بلوغ 60 ليلة لكل سرير متاح، في حين تونس سجلت ما يقارب 162 ليلة لكل

سرير، وهي نسبة تتوافق ومعدل الإشغال في تونس الذي يعرف استقرارا في حدود 50% خلال الفترة (2001-2010)، بينما في مصر بلغت 310 ليلة سياحية وهي تؤكد نسبة الإشغال التي فاقت 65%، والناجئة من ناحية أخرى عن ارتفاع متوسط الإقامة الذي يفوق 11 ليلة لكل سائح زار مصر خلال السنة 2010.

2- دراسة مقارنة من خلال الآثار الاقتصادية لقطاع السياحة في البلدان الثلاثة:

لقد شرعت دول المقارنة في تنفيذ سياسات شاملة للتنمية السياحية، فناعة منها بأن القطاع ينطوي على قدرات هامة تساهم في تطوير اقتصادياتها، وتساعد في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها، وتشير الإحصائيات الموثقة من قبل المنظمة العالمية للسياحة¹ إلى النتائج المحققة في هذه الدول (الجزائر، مصر وتونس) مع نهاية 2010، حيث من العدد الإجمالي للسياحة الدولية المقدرة بـ 940 مليون سائح، تحصلت تونس على إيرادات سياحية تقدر بـ 2.654 مليار دولار، وتدفقات السياحة الوافدة إليها 6.902 مليون سائح، وهو ما يعادل 0.7% من حجم التدفقات و0.3% من حجم الإيرادات المحققة في قطاع السياحة عالميا، أما الجزائر فقد كان نصيبها ضعيفا إذ نالت 0.2% من حجم التدفقات البشرية المحققة على المستوى العالمي، في حين نالت مصر 1.5% من حصة السوق العالمية، ونسبة 1.4% من الإيرادات السياحية المحققة عالميا.

ورغم تباين الأهداف والإمكانيات بين هذه الدول، لا يمكننا الحكم على نجاح أو فشل تجربة التنمية السياحية بالدولة من خلال عدد السائحين أو الإيرادات السياحية،

¹ - World Tourism Organization, Tourism Highlights .2010 Edition, p 10. www.UNWTO.org/infoshop

بل من خلال دورها في حل مشكلات اجتماعية كخلق فرص عمل متزايدة ومستقرة تنمية مناطق نائية أي تحقيق تنمية إقليمية متوازنة فضلا عن دورها التقليدي في دعم ميزان المدفوعات وخلق العملات الصعبة.

1-2- التشغيل: الجدول الموالي يوضح مساهمة قطاع السياحة في قطاع الشغل بالبلدان الثلاثة.

الجدول رقم 11: العمالة المباشرة وغير المباشرة في قطاع السياحة في (تونس، مصر والجزائر) لعام 2011

الدولة	العمالة المباشرة		العمالة المباشرة وغير المباشرة	
	عدد المشتغلين (ألف)	النسبة من إجمالي المشتغلين في الاقتصاد %	عدد المشتغلين (ألف)	النسبة من إجمالي المشتغلين في الاقتصاد %
تونس	246	7.5	509	15.5
مصر	1.508	6.3	3.351	13.9
الجزائر	344	3.3	680	6.5

Source: World Travel & Tourism Council 2012: World Travel & Tourism: Navigating The Path Ahead, The 2012 Travel and Tourism Economic Research

بالنظر إلى معطيات الجدول أعلاه، نلاحظ بأن مساهمة قطاع السياحة جاءت بقدر الأهمية التي توليها الدولة للقطاع، نجد تونس قد حققت أكبر نسبة مساهمة قدرت بـ 15.5% من حجم الطبقة الشغيلة في الاقتصاد التونسي، وتأتي الثانية بعد العمالة في قطاع الفلاحة، فالأهمية التي حظي بها القطاع السياحي في تونس منذ استقلالها والذي تجسد في توفير البنى التحتية الضرورية، وتحسين مستوى الخدمات والرفع من حجم الطاقة الفندقية، والتأهيل المستمر للعنصر البشري في مجال السياحة بتوفير المعاهد المتخصصة ومراكز التدريب، ما فتح آفاقا واسعة أمام عدد كبير من التونسيين للتوظيف بهذا القطاع، والنتائج المحققة قاربت النسبة المسجلة عالميا، حيث تقدر الدراسات التي صدرت عن المجلس العالمي للسفر والسياحة بأن السياحة تساهم بمعدل متوسط: حوالي 8% من نسبة التوظيف على المستوى العالمي.

أما الجزائر - ورغم تبنيها لإستراتيجية محددة - قصد تنمية قطاع السياحة وجعله أحد روافد التنمية خلال الألفية الثالثة، وإن جاءت متأخرة مقارنة بنظيرتها تونس، إلا أن الشروط والظروف الموضوعية الكفيلة بتحقيق الأهداف السياحية المسطرة وبأقصى درجة من الفعالية تبقى دون المستوى المطلوب، مما انعكس على معدلات الإنجاز من خلال تحقيق مؤشرات ضعيفة مقارنة بتونس، ونسبة مساهمة قطاع السياحة في الشغل المقدرة ب 3.3%، تبين المساهمة المتواضعة لقطاع السياحة بالرغم من الإمكانيات والثروات الطبيعية التي تمتلكها الجزائر. أما مصر فقد سجلت نسبة مقبولة و مرضية رغم التعداد السكاني الكبير بهذا البلد والذي دون شك له تأثير عكسي على النسبة المحسوبة.

2-2- مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:

يلخص الجدول التالي مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لكل من

تونس، مصر والجزائر سنة 2011.

الجدول رقم 12: مساهمة الناتج السياحي (مباشر وغير مباشر) % من الناتج المحلي الإجمالي ببلدان

المقارنة لسنة 2011

الدولة	ناتج مباشر % صناعة السياحة	ناتج غير مباشر %	اقتصاد السياحة %
تونس	8.2	8.8	17
مصر	7.3	8.5	15.8
الجزائر	3.7	3.5	7.2

Source: World Travel & Tourism Council 2012: World Travel & Tourism: Navigating The Path Ahead, The 2012 Travel and Tourism Economic Research

من الجدول السابق نلاحظ مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي، والتي كانت قريبة من المتوسط العالمي 10%، في تونس بنسبة 8.2% كما هو الحال بالنسبة لمصر، بينما في الجزائر كانت مساهمة القطاع أقل من المعدل العالمي وقدرت بنسبة 3.7%، وهي نتيجة تعكس مستوى تطور القطاع السياحي والأهمية التي أولتها الدولة للقطاع، ففي الوقت الذي عملت تونس ومصر على منح القطاع السياحي مكانة بالغة ضمن الأولويات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية ومنذ زمن بعيد، نجد أن الجزائر كانت لها نظرة اتسمت بالتحفظ والتخوف في بعض الأحيان، ولم يستند القطاع من الاهتمام المطلوب إلا في وقت متأخر مما انعكس سلبا على النتائج المحققة في القطاع.

2-3- مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات:

إن ناتج النشاط السياحي هو قيمة بيع المنتج السياحي إلى أعداد السائحين المنتمين عادة لدول أخرى، والذين يدفعون بالعملات الصعبة، نظير إشباع رغباتهم السياحية سواء كانت ثقافية أو ترفيهية أو علمية أو بيئية، لذا فإن السياحة تعتبر مصدرا من مصادر الدخل الأجنبي فتقاس أهميتها الاقتصادية بحجم تأثيرها على ميزان مدفوعات الدولة، وهذا الميزان يمثل قيدا مزدوجا منظما لكافة المعاملات بين الدولة المعنية وسائر دول العالم، والنشاط السياحي يمثل جزءا من المعاملات غير المنظورة كالملاحة والتأمين والمعاملات البنكية، ويتحدد هذا التأثير بالقيمة الصافية للميزان السياحي ونسبتها إلى النتيجة الصافية للميزان التجاري سواء كانت سلبية أو ايجابية، فإذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري سلبية وكان التأثير الصافي للميزان السياحي إيجابيا فإنه قد يغير العجز في الميزان التجاري إلى فائض أو يخفف منه على

الأقل، أما إذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري إيجابية وكان التأثير الصافي للميزان السياحي إيجابيا سيساعد هذا التأثير في زيادة تلك الإيجابية في الميزان التجاري، وبالتالي سوف ينعكس التأثير إيجابيا على ميزان مدفوعات الدولة ويقصد بالقيمة الصافية للميزان السياحي صافي العملية الحسابية للمصروفات السياحية بما فيها الإنفاق على السياحة الخارجية (إنفاق المقيمين من المواطنين والأجانب المسافرين إلى الخارج) وما تحقق من إيرادات سياحية بما فيها عائدات السياحة الوافدة إلى دولة المقصد السياحي، والجدول التالي يحدد وضعية الميزان السياحي في البلدان الثلاثة.

الجدول رقم 13: وضعية الميزان السياحي في تونس والجزائر خلال الفترة 2001-2010

الوحدة: مليون دولار

السنوات/الدولة	تونس	الجزائر	مصر
2001	1478	(94)	2746
2002	1263	(137)	2498
2003	1282	(143)	3263
2004	1568	(162.4)	4868
2005	1769	(185.7)	5222
2006	1865	(165.4)	5807
2007	2138	(151.8)	6857.4
2008	2669	(94)	7.9 مليار
2009	-	(140)	7.8 مليار
2010			9.3 مليار

المصدر: من إعداد الباحث، بناء على معطيات الجداول السابقة.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تباين مساهمة الإيرادات السياحية في موازين المدفوعات لدول المقارنة، وهذا من خلال الأرصدة المحققة في كل دولة: ففي تونس نلاحظ أن رصيد ميزان السياحة جاء موجبا طيلة الفترة (2001-2008)، مما يعني المساهمة الإيجابية في ميزان المدفوعات، حيث يساهم قطاع السياحة التونسي في

تغطية ما يفوق 60% من عجز الميزان التجاري، ويساهم بمعدل متوسط 19.2% من حجم الصادرات التجارية، وبمعدل متوسط 6.2% في ميزان المدفوعات.

أما في الجزائر فالنتائج المحققة جاءت على نحو لا يدعو إلى التفاؤل، فرصيد ميزان السياحة كان سالبا طيلة الفترة (2009-2001)، وقد كان له تأثير سلبي على ميزان المدفوعات تراوح بين نسبة (-0.2 إلى -0.1) خلال فترة الدراسة، وكان للقطاع مساهمة لم تتعد 0.6% من حجم الصادرات التجارية.

أما مصر، فميزان السياحة كان موجبا طيلة فترة الدراسة، وهي تبين مكانة قطاع السياحة في الاقتصاد المصري إذ يمثل أهم مصادر الدخل، ويشكل: 49.2% من صادرات الخدمات، 20% من النقد الأجنبي، و25% من إجمالي حصيلة الضرائب على الخدمات.

الخاتمة: انطلاقا من التجربة التونسية والمصرية مقارنة بالتجربة الجزائرية يمكن الوقوف على النتائج التالية:

- تونس تطمح إلى تحقيق 8.2 مليون سائح نهاية 2011 و 10.13 مليون سائح نهاية 2016، مع توقع إنجاز طاقات إيواء تصل إلى حجم 303.5 ألف سرير نهاية 2011 و 359.6 ألف سرير نهاية 2016، وتوفير 594 ألف منصب شغل.

- نجد الجزائر تسعى إلى تحقيق 2.4 مليون سائح نهاية 2011 و 3.1 مليون سائح نهاية 2013، مع إنجاز وتهيئة طاقات الإيواء لتصل 167000 سرير نهاية 2011 و 187000 سرير نهاية 2013 بالإضافة إلى توفير 400000 منصب شغل، وبالنظر إلى الأهداف الكمية ل خطة التنمية في الجزائر مقارنة بتونس

ومصر نجد أنها ضئيلة جدا رغم توفر الجزائر على قدرات سياحية غنية ومتنوعة تجعل منها مقصد سياحي ذو قدرة تنافسية عالية.

وبالنظر إلى النتائج المحققة نهاية 2010 نلاحظ ما يلي:

_ بالنسبة لتونس: تحقيق الأهداف الكمية بنسبة 3.4 % مقابل 5.4 % كتقديرات للفترة (2001-2006)، وتحقيق نسبة 2.4% مع توقع 3% وكهدف مخطط للفترة (2007-2009)، مع تسجيل تراجع خلال السنتين الأخيرتين وتحقيق معدلات نمو سالبة خاصة فيما يتعلق بالتدفقات المادية والبشرية.

فيما يخص مصر فإنها سجلت معدلات نمو فاقت التقديرات المخططة خاصة خلال السنوات الأخيرة (2007-2010) إذ سجلت متوسط معدل نمو فاق 9%، و9.4% بالنسبة لعدد السائحين والليالي السياحية، و9.2% بالنسبة للإيرادات السياحية، ونسبة 7% بالنسبة للطاقة الفندقية، إلا أن سنة 2011 تعد سنة كارثية للسياحة التونسية والمصرية حيث تراجعت التدفقات البشرية والمادية بما يفوق 30% في كلتا الوجهتين.

- أما الجزائر فلم توفق في تحقيق الهدف المتعلق بطاقات الإيواء حيث بلغت نسبة التهيئة والانجاز 63% مقارنة بالمتوقع، منها 10% فقط تستجيب للمعايير الدولية.

- وكون مصر وتونس تشكلان منافسا حقيقيا للجزائر، ولأنها تتشابه معها من حيث المنتجات السياحية يتعين على الجزائر إعادة تقييم طاقاتها واستدراك تأخرها في الميدان السياحي والاستفادة من تجارب منافسيها حتى تتال مكانتها ضمن محيطها المتوسطي، علما أن بلدان الحوض المتوسط تعد الوجهة السياحية الرئيسية العالمية بنسبة 34% من السياح الدوليين الوافدين أي 260 مليون سائح نهاية 2006، و30% من المداخل الناجمة عن السياحة الدولية، وحسب توقعات

المنظمة العالمية للسياحة سوف تستقبل مجمل البلدان المطلة على البحر المتوسط
قراءة 400 مليون سائح في آفاق 2020.

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

- 1- وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، الكتاب 1، تشخيص السياحة الجزائرية، جانفي 2008.
- 2- وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، الكتاب 2، المخطط الاستراتيجي، الحركات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، جانفي 2008.
- 3- وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، الكتاب 3، الأقطاب السياحية للامتياز (POT) والقرى السياحية للامتياز (VTE)، جانفي 2008.
- 4- وزارة تهيئة الإقليم البيئة والسياحة، الكتاب 5، المشاريع السياحية ذات الأولوية، 2008.
- 5- وزارة السياحة المصرية، الهيئة العامة للتنمية السياحية في مصر

ثانياً: المراجع الاجنبية

- 7- World Tourism Organization, Tourism Barometer, January 2008 .
- 8- World Tourism Organization, Tourism Highlights, Edition 2009.
- 9 - Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement et du tourisme. les entrées des touristes et les sorties des nationaux aux frontières algériennes, 2008.
- 11- Office national du tourisme tunisien 2007, le Tourisme Tunisien en Chiffres
- 12- Le diagnostic, audit du tourisme algérien (99-2006).
- 13 – Ministère du Tourisme des Loisirs et de L'artisanat, OFFICE NATIONAL DU tourisme tunisien, agence japonaise de coopération Internationale (jica), 2001-2016.
- 14- développement du tourisme en Tunisie al' horizon 2016, rapport final, juin 2001.
- 15- Objectifs et stratégies de développement du tourisme tunisien, 2001-2016.
- 16- Evaluation du tourisme tunisien.
- 17- Prévision de la demande pour 2016 (Tunisie)
- 18- Demande touristique 2016 (Tunisie).